

دعوات دولية لوقف تصدير الأسلحة الأوروبية إلى دول العدوان على اليمن



[العالم- اليمن](#)

وقال [المرصد الأورومتوسطي](#) والبرلمان الشباني في كلمة مشتركة لهما خلال الدورة الواحدة والخمسين للمجلس التابع للأمم المتحدة: إن الدول الأوروبية ملزمة بوقف مبيعات الأسلحة إلى تحالف [العدوان على اليمن](#) بموجب مجموعة من التفاهات والاتفاقيات ذات العلاقة، مثل الموقف الأوروبي المشترك بشأن مراقبة تجارة الأسلحة، واتفاقيات جنيف، و [معاهدة تجارة الأسلحة](#)، التي تنص جميعها على [حظر نقل الأسلحة](#) التي قد تتسبب في انتهاكات محتملة للقانون الدولي.

من جانبها أشارت كريمة استيتية -الباحثة القانونية لدى المرصد الأورومتوسطي، في الكلمة التي ألقتهها أمام المجلس، إلى أنه رغم الالتزامات الدولية، والأدلة الدامغة التي تظهر التأثير المباشر لتجارة الأسلحة على انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، إلا أن تقارير حديثة أكدت استمرار تحالف العدوان على اليمن في استخدام أسلحة مصنعة في الدول الأوروبية.

وأوضحت أن الوضع الإنساني الصعب في اليمن لم يدفع تحالف العدوان إلى إنهاء الحرب، إذ فقد أكثر من 400 ألف يمني حياتهم؛ بسبب العدوان منذ عام 2014، وأصبح 80 % من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وأكدت الباحثة القانونية استتية أن استمرار تدفق الأسلحة الأوروبية يعني بالضرورة استمرار العدوان، إذ يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية في ضمان محاسبة الجناة المتورطين في جرائم اليمن، إلى جانب أولئك الذين يزودونهم بالأسلحة التي تمكنهم من الاستمرار في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وطالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والبرلمان الشبابي لأهداف التنمية المستدامة، الدول الأوروبية الأعضاء في المجلس إلى فرض حظر فوري على تصدير الأسلحة لتحالف العدوان، على النحو الذي قد يسهم في وضع حد للجرائم التي ترتكبها المملكة السعودية.